

أبعاد التحولات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. عدنان موحان شبرم

أ.م.د. مؤيد فاهم محسن

كلية الآداب/ جامعة القادسية / قسم الاجتماع. كلية الآداب/ جامعة القادسية/ قسم الاجتماع

adnan. mohan@qu.edu.iq

Muayyad. Fahim@qu. edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤ / ٥ / ٥

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٠ / ٥ / ٢٠

الخلاصة :

يسعى هذا البحث لتوصيف التحولات الاجتماعية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ونتيجة للتغيرات المتسارعة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي التكنولوجي التي يعيشها العالم، وقع مجتمعنا في تشتت واضح في الأهداف والغايات. وأدت هذه التحولات والتغيرات المجتمعية العالمية المتسارعة إلى عدم مقدرة أفراد المجتمع على التمييز الواضح بينما هو صواب وما هو خطأ، ونتج عن ذلك ضعف في قدرتهم على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة وعجزهم عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم.

الكلمات المفتاحية : الأبعاد- التحولات الاجتماعية .

**Dimensions of social transformations
in Iraq after 2003**

Asst. prof. Dr. Moayad Fahim
qu.edu.iq @adnan . mohan

assistant. Techar. Adnan mohan
Muayyad . Fahim@qu . edu.iq

Date received: 5/5/2024

Acceptance date: 20/5/2024

Abstract:

This research seeks to describe the social transformations in Iraq after the American occupation in 2003. As a result of the rapid changes at the political, social ,economic, scientific and technological levels that the world is experiencing ,our society has fallen into clear dispersion in goals and objectives. These rapid global societal transformations and changes have led to the inability of members of society to clearly distinguish what is right and what is wrong. This has resulted in a weakness in their ability to pick and choose from among the existing conflicting values and their inability to implement the values they believe in.

Keywords: Dimensions- Social transformations.

تتعرض الكثير من المجتمعات للعديد من التحولات التي تلقي بدورها مجموعة من التأثيرات في بنية تلك المجتمعات من حيث مكوناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ووقوع المجتمعات تحت وطأة بعض الأحداث أو التغيرات وهي عملية عرفتتها تلك المجتمعات في كل بقاع العالم، وعلى اختلاف درجة تطورها فالمجتمعات تخضع عادة لتغيرات متباينة من حيث السرعة والشمول. فإذا كانت التغيرات سريعة وشاملة أصبح هنالك تحولات في كافة الميادين خاصة السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، يكون من نتائجها الأساسية تغير البناء الاجتماعي؛ فتتغير ثقافته وقيمه كما تتغير نظمته وعلاقاته الاجتماعية، والمجتمع العراقي لا يشذ عن هذه القاعدة فقد عرف هذا المجتمع على طول تاريخه كثيراً من التحولات التي شهدتها المجتمعات العراقية على طول تاريخه ألقت بتأثيرها على الفئات الاجتماعية كافة. ويؤكد علماء الاجتماع ان التحولات الاجتماعية المفاجئة في حياة الشعوب تعد ولادات مشوهة وغير طبيعية إذا لم ترافقها وتتزامن معها تحولات للبنى السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية المدروسة والمخططة، وان أشكال الصراع جميعها تنعكس سلباً على مسيرة تلك التحولات وتتحول بصورة دراماتيكية إلى فوضى واستغلال وانحدار خطر في مجموعة من القيم والسلوك والقوانين الضابطة لحركة المجتمع مشيرين إلى أهمية البناء التحتي وعدم المغامرة والقفز وحرق المراحل للانتقال إلى مراحل المعرفة وتداعياتها. فضلاً عن تلك المتغيرات التي عاشها المجتمع العراقي وكانت نابعة من خصوصيته التاريخية والاجتماعية والثقافية، ظهرت تغيرات مرتبطة بالنظام العالمي الجديد التي زحفت للمجتمع العراقي بعد الاحتلال والتي لا يمكن لأي مجتمع أن يستوعبها بسرعة في الوقت نفسه، مما انعكس على كافة نواحي المجتمع العراقي.

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً. مشكلة البحث

يعد التغير من أهم عناصر البناء الاجتماعي، والتحول داخل المجتمعات عملية طبيعية تشمل جميع جوانب الحياة، فيتم من خلال هذه العملية انهاء اسلوب حياة كانت موجودة واستبدالها بأساليب أخرى جديدة، لذي يصبح التغير احد اهم الظواهر التي لا يخلو منها أي مجتمع. والتحول سمة الكون لذلك نجد يمس جوانب الحياة جميعاً الاجتماعية، والسياسية... الخ، فيمس الأفراد والجماعات والمؤسسات والقيم والاعراف والسلوك والثقافة والتنشئة وطريقة الحياة والمجتمع بأكمله. وتعد التحولات الاجتماعية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ عملية شاملة انتقل بموجبها النظام الاجتماعي من وضعه التقليدي تحت حكم الفرد (النظام الدكتاتوري) إلى وضع جديد، اكثر ديمقراطية وحرية، أثرت هذه التحولات على المجتمع بصورة عامة، وانتجت العديد من الأزمات منها

لإنتفا ح على الثقافات الوافدة التي اعطت المجتمع قفزات من التحولات في جميع الميادين ولا سيما قيمه ومعاييره الاجتماعية وبالتالي حدث اختلال هز المجتمع ولم يتمكن من مواكبة حجم التغيرات الكبير في الساحة العالمية، خصوصاً مع غياب الجهات الأمنية التي يعزى لها الدور الاساسي في حماية المجتمع وحفظ امنه واستقراره.

ثانياً: أهمية البحث

تكم الأهمية النظرية للبحث فيما يأتي:

١. تتبثق أهمية البحث في بيان أهمية التغير الاجتماعي، ودور وسائل الضبط غير الرسمية في ضبط سلوك الأفراد بعدها محرركات وموجهات لسلوك الأفراد.
٢. ان أهمية البحث تكمن في التعرف على مراحل التحول الاجتماعي وما نتج عنها في أحداث التغيرات القيمية في سلوك الأفراد.
٣. خطورة الآثار المترتبة على التحولات الاجتماعية على الفرد والمجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث:

البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة وشخصية ذات قيمة ودلالة علمية (احسان محمد الحسن، ١٩٨٨، ص٣٤) يهدف هذا البحث للتعرف على ما يأتي:

١. محاولة الكشف عن دور قيم المجتمع في مرحلة التحول الاجتماعي.
٢. التعرف على الإبعاد الاجتماعية الناتجة عن عملية التحول الاجتماعي.
٣. التعرف على مدى مساهمة التحولات الاجتماعية في أحداث تغيير سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، في المجتمع العراقي.

المبحث الثاني: مراحل التحول الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد التحول الاجتماعي نقطة ابعده من التغير بجوانبه الكمية والكيفية فهو حالة كفيه تعبر عن تغيرات عميقة في العلاقات الأساسية بين مكونات ومستويات البنيان الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية وما بين تلك المجتمعات من علاقات كما ان التحول يتسم بالسرعة والشمول النسبيين (اعتماد علاء وعبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٣، ص١٠٨). والتحول الاجتماعي هو التغير المتسارع في مختلف العصور السابقة التي شهدت تغيرات بطيئة ومتباعدة، فالتحول هو ذلك التغير السريع الذي يحدث كثيراً أو دائماً، وبالتالي يرتبط هذا التحول بالتغير حسب درجه الانتشار فإذا كانت غير سائدة في كل مكان فننتائج حدوث تحول في كل مكان أيضاً، إلا ان التحول لا يكون مؤقتاً أو مرتبطاً بالضرورة بوجود ازمات بل هو مكون من تغيرات متشابهة ومعقدة تحدث بصورة متتابعة يتبعها عادة فترات هادئة نسبياً كما ان نتائجه لا تتوقف بصورة مطلقة بل تتسم بالامتداد الإقليمي والعالمي (عبد الهادي الجواهري، ١٩٨٣، ص١٩٨).

لذلك سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها المجتمع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكالاتي:

أولاً: نظام سياسي جديد اساسه المكون الاجتماعي

بعد التغيير السياسي الذي حصل بالعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بدأ الحديث عن بناء نظام ديمقراطي دستوري على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية، واختلفت الآراء حول وطبيعة وشكل النظام السياسي الذي ينبغي أقامته في العراق الذي تم حسمه بدستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥، الذي تبنى النظام البرلماني (النيابي) كنظام للحكم، إذ نصت المادة الأولى منه على ان " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"(الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، ٢٠١٣، ص٩)، وتبنى التأكيد على الفصل المرن من خلال التعاون والتوازن بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، على ان تكون السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء الذي يكون هو المسؤول الأول والمباشر عن السياسية العامة للدولة. لكن بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي في العراق مع الأوضاع الداخلية والخارجية تعد عملية معقدة وصعبة، إذ ان التحول من نظام مركزي قائم على اساس الحزب الواحد إلى نظام برلماني بكل أسسه المتعارف عليها في الدول الديمقراطية المستقرة أمر يحمل في ثناياه كثير من الصعوبات والتحديات.

فيتميز المجتمع في العراق بالتنوع الإثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي والثقافي، وكان هذا التنوع والاختلاف يسوده التآلف والتعايش والتسامح وكان مصدر غنى وإبداع للعالم أجمع. لكن أثر هذا التنوع بالمجتمع العراقي في البنية السياسية للنظام السياسي العراقي من خلال تكوين تعددية سياسية كان لها الأثر السلبي في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني(عبد الجبار احمد عبد الله، ٢٠١٠، ص٣٠٢). اذ يتميز الوضع الاجتماعي في العراق بتعدد قومي وديني وطائفي، أفرز مزيجاً معقداً في طبيعة الهوية الوطنية العراقية، تداخل معها الموروث لدى أغلب العراقيين في التفكير والسلوك بحيث جرى التعبير عنها بالموروثات الطائفية والعشائرية، حتى طغى كل منها على معايير الكفاءة، وقد تباينت حالة الغلبة بين هذه الموروثات لدى بعض قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق، سببت هذه الحالة تفكيك في النسيج المجتمعي وطغت حالة من فقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية، مما خلق حالة عدم الاستقرار السياسي. لذلك تبلور التفكير الجدي لقادة قوات الاحتلال الأمريكي للعراق لاعتماد أسلوب جديد من صيغ العمل الديمقراطي لم يكن مألوفاً في العراق والدول المجاورة له من قبل، وذلك من أجل إيجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها السياسية القائمة على الديمقراطية التمثيلية، بعد أن أعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو أحد أهدافها الرئيسية التي دفعتها إلى احتلال العراق، فوجدت أن ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن أسلوبها في تطبيق الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي أصبح يبدو منطقياً لاتباعه في

العراق، على ان يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية، وهذا يعني ان اكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، وجراء معاناة المجتمع في العراق أسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الآسيوية والافريقية والأمريكية الجنوبية، من مشكلات سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الإجماع الموحد لها، فقد كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الأفضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي في الإدارة الأمريكية، لذلك بدأ الشروع باتباع عمليات التحول الديمقراطي في العراق منذ عام ٢٠٠٥ (عبد الحي وهناء صوفي، ٢٠٠٦، ص ١٢٧).

لذلك كان هنالك مجموعة من الأسباب التي جعلت التنوع في العراق مصدر ضعف وليس قوة منها (طارق عبد الحافظ الزبيدي، ٢٠٢٢، ص ١٤٧):

١. ارتباط المجتمع سلباً بالموروثات التاريخية، مما جعلها حبيسة التاريخ ومرتهنة له بل تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافاتها الاجتماعية والسياسية.
 ٢. غياب الثقافة الديمقراطية القائمة على أساس احترام التعددية السياسية والتنوع الفكري، إضافة إلى غياب التعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمع بصورة عامة.
 ٣. وجود مصالح ضيقة أو أجندات سياسية عند بعض الأشخاص أو الجماعات المعنية بتمثل الطوائف أو المهيمنة عليها فتعمل لأجلها دون النظر للإخطار المترتبة عليها.
 ٤. بروز الأصوات المطالبة بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية على حساب الهوية الوطنية.
- لذلك يعد التحول في العراق عملية غير سليمة لعدم توفر بيئة اجتماعية وسياسية مناسبة تكون تأثيراتها إيجابية على البيئة الاجتماعية، لذلك لا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي إلا من خلال خلق بيئة سياسية اجتماعية ثقافية قابلة ومستعدة لهذا التحول.

ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي

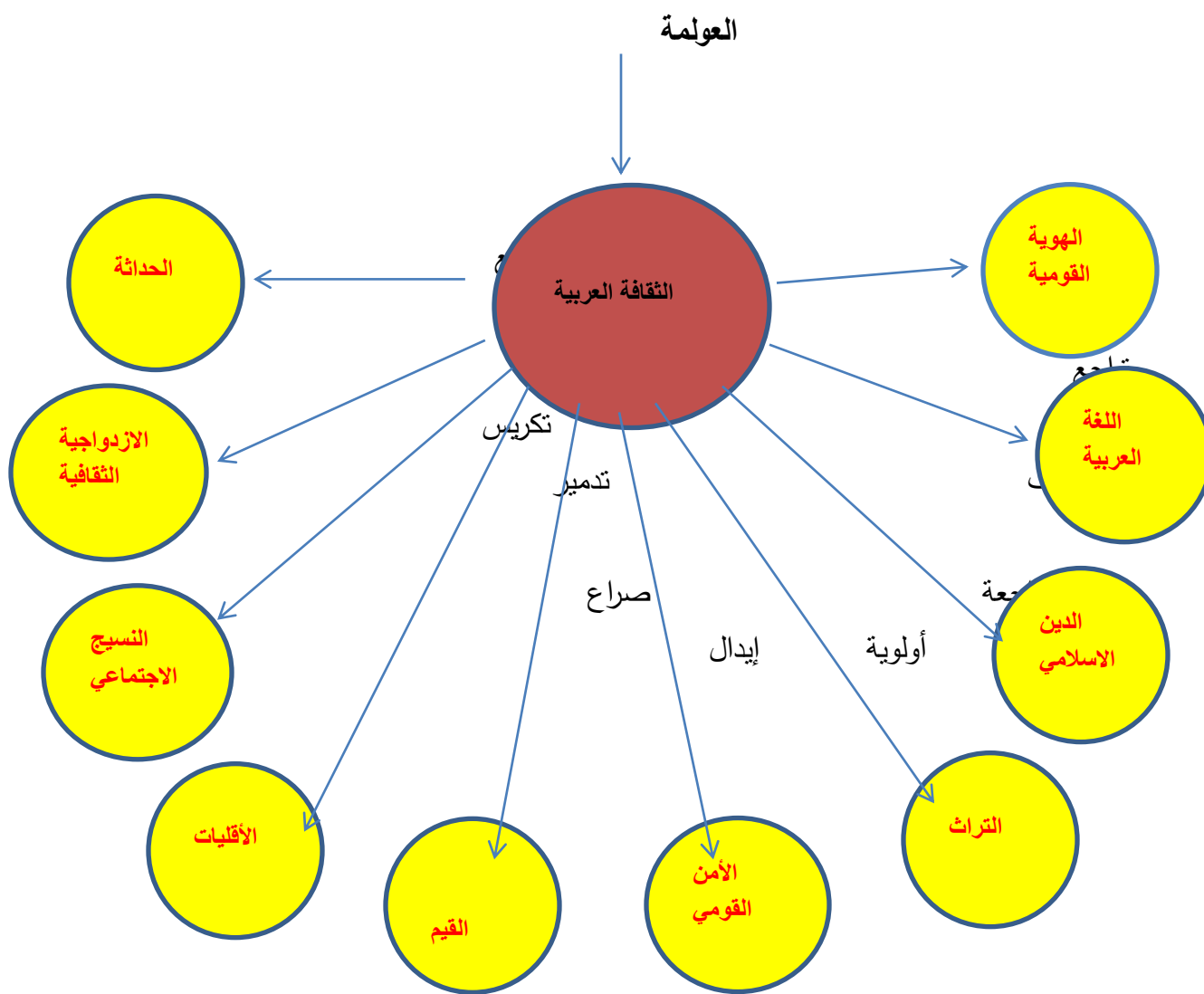
كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية لانعتاق المجتمع العراقي بأسره من قيود الحكم الأوتوقراطي، حيث مرت البلاد بمرحلة حرجة من تاريخه الحديث واتسمت المرحلة بإشكاليات غاية في التنوع والتعقيد وبالأخص ما يتعلق منها بالتحول صوب بناء مجتمع مدني في ظل التطورات العالمية التي حدثت في وقت سابق. فكان العراق يعيش تحت نظام دكتاتوري مقيد للغاية، مما أدى إلى عزله عن العالم الخارجي خصوصاً بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وحتى سقوط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣. ويعد سقوط النظام السابق بداية فتح المجتمع العراقي أبوابه للعالم الخارجي بشكل كبير، فتم توسيع الاتصالات والتجارة الدولية، وتحسين الوصول إلى مختلف السلع والخدمات المقدمة من قبل الدول الأخرى. فضلاً عن ذلك ما تم إضافته من التكنولوجيا ووسائل الإعلام

الحديثة إلى الحياة العراقية بشكل كبير فزاد انتشار الهواتف المحمولة والانترنت، مما سمح للمواطن العراقي التواصل مع العالم الخارجي بسهولة وسرعة. بالإضافة إلى عودة العراق إلى المشاركة في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية، والتعاون في مختلف المجالات مثل التعليم، والثقافة، والاقتصاد، والبحوث العلمية، لذلك ساهم فتح المجتمع العراقي على العالم الخارجي في تشجيع التواصل وتبادل الأفكار والثقافات بين العراق وبقية الدول، فضلاً عن اسهامه في نشر الوعي بقضايا عالمية مشتركة، وبناء شراكات وعلاقات دولية أكثر تعاوناً وتفاهماً. وسنتطرق إلى أهم التطورات العالمية التي احدثت تحولاً بارزاً في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وكالاتي:

١. العولمة

من الموضوعات التي اشغلت كثير من الباحثين في التخصصات المختلفة هو العولمة، وأخطر أنواع العولمة هي "العولمة الاجتماعية" ويراد بها تتميط العالم كافة بأنماط اجتماعية وثقافية سائدة في العالم الغربي يراد منها تدمير الأسرة والقضاء عليها (ابراهيم مذكور، ١٩٧٥، ص ١٨٤)، وهو موضوع يمتلك ثقل كبير على المجتمع العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص، وله خصوصيته الأكثر اهمية على البنية الاجتماعية والمتمثل بالأسرة في بناء مجتمعاتنا، وهي قضية لها إشكالات افرزتها الحضارة الغربية، فبقدر ما اضافته على حياتنا من ازدهار وتطور في مجالات الحياة كافة سواء على المستوى الاجتماعي أم الاقتصادي أم العلمي، إلا انها تركت بالمقابل سلبيات كانت لها آثار سيئة على المجتمع. ويقف المجتمع امام تحدي كبير بسبب حجم التطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والتقنيات والاجهزة الحديثة التي غزت الاسواق وجعلت أفراد المجتمع في العراق أمام امتحان كبير وصعب في كيفية التعامل مع الانزلاقات والمغريات وما يعرض وما يسمع.

ويلاحظ اهداف العولمة الأولى هي كيفية تفكيك وهدم نسيج المجتمع خاصة المجتمع العربي ومنه المجتمع الاسلامي وبالتحديد عن طريق تقويض الأسس الدينية والقيم المجتمعية التي تعد ركائز مهمة لحياة أفراد المجتمع وتماسكه، وعلى اساس ما طرحته من قواعد جديدة محاولتاً منها التلاعب بمقدرات الشعوب العربية تحت مسميات وافكار من الرؤية الغربية وبفرض ايديولوجية جديدة لها انتشارها من خلال ما تحققة تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة التي اصبح تأثيرها الواضح في نفوس ابناء المجتمع الواحد. والمخطط التالي يوضح أثر العولمة في المجتمعات العربية (محمد حسن البرغثي، ٢٠٠٧، ص ١٣٩):



الشكل رقم (١)

وبلاحظ ان العولمة تمثل فعل اعتداء على الثقافة العربية من خلال اختراقها والتأثير على تقوم على أساس ثقافي، كما تستهدف الدين الاسلامي باعتباره مكوناً رئيسياً للهوية القومية، وهي بذلك تدمر النسيج الثقافي اللازم للحياة الاجتماعية، ويتراجع عندئذ استخدام اللغة العربية لتحل محلها لغات ثقافة المركز، وتستبدل قيمنا الثقافية بقيم الثقافة الغربية، في ضوء مراجعة وإعادة النظر في التراث القومي، ويفتح المجال أمام الأقليات العرقية والدينية للصراع. فهذا الشكل يمثل التأثيرات المتوقعة إلحاقها بالثقافة العربية.

لذلك كانت محاولات العولمة التأثير على الافراد والأسرة العراقية من خلال عدة محاور، اهمها(منى عبد الستار محمد حسن، ٢٠١٤، ص٤٩٢):

أ. تغيير نمط العلاقات الاجتماعية والتواصل الأسري بين الأزواج وظهور علاقات جديدة بمسميات عولمية جديد مثل (المثلية الجنسية، والزواج بدون عقد) وجعلها مفاهيم مقبولة اجتماعياً، إضافة إلى استهداف المرأة وما تواجهه من تحديات نظام العولمة وافكارها التي ترمي إلى محو خصوصيتنا الثقافية والاخلاقية والتاريخية واحلال الرؤية الغربية بكل ما فيها من انحطاط خلقي واخلاقي.

ب. تبدل نمط الثقافة الأسرية وخاصة علاقات الابناء بالآباء وضعف التواصل الاسري فيما بينهم من خلال التدفق الإعلامي وثورة المعلومات، ومن خلال تعدد القنوات الفضائية وما تعرضه من افلام برمجة بعيدة عن واقعنا الذي نعيشه، فضلاً الشبكة العنكبوتية (الانترنت) والموبايل كلها تسميات اصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ومن الكماليات التي قد يراها الكثيرون انه لا يمكن ان تستمر حياتنا بدونها، بالإضافة إلى استهداف الطفولة من خلال عدة منافذ تطبق بها العولمة سياساتها ولكن بشكل مبطن تحت ما يسمى الحفاظ على حقوق الطول. فلتلك المواقع القدرة الكبيرة في بث تأثيراتها السلبية على أمن المجتمعات إلى حد إفراز العنف الداخلي الذي أصبح ثقافة في المجتمع العراقي عبر تهديد التلاحم المجتمعي والثقافي (عمار شرعان، ٢٠١٧، ص ١٥٢). وللتدفق الإعلامي وثورة المعلومات اهمية بالغة في الحياة اليومية من خلال دورها الفعال في بناء مجتمع متحضر مبني على اسس علمية، فهو مرتبط بشكل أو باخر بالنظم الاجتماعية التي ينتمي اليها ومتأثر بها، وتبرز اهمية من خلال التأثير على سلم المعرفة وتطور المجتمع بل وحتى على ديمومته استمراره، وهو ليس حالة ظرفية وانما هو يتولى نقل معتقدات وآراء جيل الى جيل اخر وينمي العلاقة بينهما، ومما لاشك فيه ان الإعلام يستطيع ان يؤثر بطرق عديدة على وعي وسلوك الانسان في مختلف مراحل العمرية، ويحدد وجهات نظرهم وقناعاتهم وفهمهم للحياة. اذ تطرح العولمة وسائل جديدة واشكالاً ومضامين إعلامية جديدة على أفراد المجتمع، حيث اتاحت تكنولوجيا الاتصال إمكانية تعرض أفراد المجتمع للبث المباشر عبر الاقمار الصناعية، فازدحمت السماء بالفضائيات العربية والاجنبية والتي تبث برامج ومضامين وإعلانات مغايرة للثقافة العربية وقواعد السلوك والاخلاق السائدة في المجتمع(وائل فاضل).

ولو ركزنا على الابعاد الاجتماعية للتكنولوجيا على سبيل المثال (الانترنت والهاتف النقالة) وتأثيراتها الاجتماعية، أصبح استخدام التكنولوجيا الجديدة مختلفاً باختلاق الاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، كما تختلف باختلاف مراحل نمو والتنمية الاجتماعية والتحديث السياسي، فالهاتف المحمول والانترنت يستخدم في العالم المتقدم مثلاً غير ما يتم استخدامه في بلدان العالم الثالث، وذلك لأن المحمول يستخدم في البلدان المتقدمة للضرورة القصوى، عكس ذلك لدينا يستخدم في النظرة والابهة من دون استخدام رشيد وهذا يرجع إلى ان ثقافة الهاتف المحمول مازال يصور لنا نمط الاستهلاك على انها مصدراً للقيم الإنسانية والتكامل الشخصي. فالمظاهر الاجتماعية قد لعبت دوراً مهماً لاقتناء الهاتف المحمول كون المظاهر

الاجتماعية تؤدي إلى اكتسابهم الرموز والمعاني الاجتماعية المرتبطة بالوضع الاجتماعي المتميز والمشاركة الحديثة للحياة والفرص المتكافئة وهذا الجهاز السحري أصبح رمزاً للتميز الاجتماعي والمكانة، وصار يصنف البشر بالإضافة إلى الملابس أو الزي ومن ثم صار الشكل والمظهر بمثابة الواجهة التي من الممكن إخفاء صورة اجتماعية دائماً ما يجري الإنسان على تلميعها وتصنيفها، أي أصبح المحمول يشكل لوناً جديداً لألوان التحزب الاجتماعي بين انصار الشركات (منى عبد الستار محمد حسن، ٢٠١٤، ص ٤٩٧). ومن أبرز سلبات الهاتف المحمول اعلاء قيم الانانية على حساب قيم التضامن الاجتماعي، ذلك أن هذه التقنية تعنى ثقافة الانا أولاً قبل الجماعة على الصالح العام، واستنزاف الموارد والدخول مما يؤثر سلباً في الاقتصاد القومي، ناهيك عن الكاميرا المصورة التي باتت تخترق جدار الخصوصية أو عرض افلام الاثارة. اما الانترنت فان من يدمن عليه يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية بشكل عام مما يؤدي انعزالهم الاجتماعي وتأثير سلبي على علاقاتهم الشخصية والاجتماعية (حسين اسماعيل علي، ٢٠١٢)، اضافة إلى انتشار المعلومات المضللة على الانترنت، فيمكن لأي شخص نشر محتوى كاذب أو مضلل بسهولة. كذلك إيجاد ما يسمى بالمجتمع الافتراضي الذي يتشكل من الأفراد الذين يتفاعلون باستمرار من دون ارتباط هؤلاء بثقافة أو مجتمع أو مكان محدد، لذلك فإن الانترنت وسيلة لا يمكن السيطرة عليها بالتالي لا ترتبط بقيادة الرأي والمفكرين شأن وسائل الاعلام والاتصالات الأخرى (مي العبد الله، ٢٠٠٥، ص ٢١٦). لكن بالرغم من كل ذلك اثرت التكنولوجيا الحديثة في تغيير المجتمع العراقي فأصبح استخدام الموبايل والانترنت واستخدام التطبيقات خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي أمراً أساسياً على اختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية والعلمية، كما أصبح انتشار الأجهزة الالكترونية كثيراً في جميع والمجالات، فتم التطوير على التلفاز ليصبح هنالك التلفاز الذي يشغل القنوات عبر الانترنت، كما يمكن ربط الموبايل بالتلفاز والتصفح من خلاله، فضلاً عن انتشار الألعاب الالكترونية على اختلاف أنواعها، كذلك الساعات الذكية والرقمية التي تتحكم في كثير من الجزئيات في حياة الإنسان وتقيس مقدار التزامه بالتمارين الرياضية وغيرها (حارث صاحب محسن، ٢٠٢١، ص ٥٥١-٥٥٢). كما أصبحت المؤتمرات تقام عبر البث المباشر مع عدة جهات من مختلف الدول، وازداد التعارف والتواصل بين الثقافات ومنها ما أثر على النظام الأسري، إذ أصبح البعض يرتبط بأجناس مختلفة ويختار شريكاً للحياة من خارج حدوده الجغرافية وخلفيته الثقافية وربما الدينية. كما أثر التطور التكنولوجي بشكل كبير وملحوظ في طرق التواصل الأسري والعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، إذ نجد ان التواصل الفعلي يتم استبداله بالمكالمات والرسائل، وأن الانشغال بالانترنت والأجهزة والألعاب أسهم بشكل كبير في تخفيف الساعات التي يقضيها أفراد الأسرة والواحدة معاً، بالإضافة إلى مساهمته بشكل كبير في التأثير على الأفكار والتوجهات نظراً لما يتم نشره وتداوله على مواقع التواصل الاجتماعي والتلفاز والانترنت. لذلك اختلف نمط الحياة إذ نجد أن نمط الحياة السريع والسهل حل محل نمط

الحياة البطيء والتقليدي، ومع انتشار الانترنت ساعدة الإنسان في تنظيم وتحسين نوعية الحياة، أذ سهلت حياة الإنسان وأصبحت سريعة الوتيرة، فبإمكانه وبضغطة زر واحدة أن يصنع قهوته التي يبدأ بها يومه كما يمكنه ان يحضر طعامه وان يقوم بكى ملابسه وتجفيفها وأن يقرأ على الأجهزة اللوحية بل ويستمتع صوتياً للكتب التي يحب قراءتها، وأن يدفع الفواتير ويتسوق إلكترونياً ويستمتع إلى الموسيقى، ويستطيع الإمام بالأخبار العالمية والتواصل مع الاصدقاء والأهل الذين سكن معهم أو الذين يعيشون خلف الحدود.

ومع انتشار تلك التطورات في المجتمع بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت التعازي والتهنئة بالأفراح تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتعبير عن المشاعر والآراء أصبح بالكتابة والصورة وتبادل المحادثات بل وحتى وفيديوهات البث المباشر والإعجاب بمنشورات الآخرين وإعادة نشرها، مما ساهم في وجود مؤثرين ونشطاء اجتماعيين وخلق العديد من المواضيع وانتشار الفعاليات التي يتم تغطيتها إلكترونياً. كما ساهم الشبكة الإلكترونية في خلق المنصات التعليمية الإلكترونية وفرص التبادل الثقافي عبر أبواب الانترنت المفتوحة على العديد من الثقافات، بالإضافة إلى توفير الفرص عبر الدراسة عن بعد والتقديم للعديد من المنح والفرص التطوعية في الخارج، فضلاً عن ايجاد طرق جديدة في التعليم كالمواقع والتطبيقات التي تقدم الدورات الإلكترونية المجانية، ووجود العديد من مقاطع الفيديو التي بإمكانها ان تعلمك الكثير وأنت في مكانك(حارث صاحب محسن، ٢٠٢١، ص٥٥٤).

لذلك يعد العراق من اكثر الدول المتأثرة بالعولمة، خاصة ان العراق قد أصبح في موقع المتلقي والمستهلك وليس في موقع صانع القرار أو حتى المؤثر فيه، بالإضافة إلى عدم امتلاك العراق القوة السياسية والاقتصادية التي تستطيع بها أن تواجه العولمة أو حتى تحسين التعامل معها بالطريقة التي تتناسب مع ثقافة المجتمع في العراق. والدولة الضعيفة هي من تتعرض لسلبات العولمة، وهي المستهدفة من أدوات العولمة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، فالدولة القوية قادرة على تحويل العولمة لصالحها خاصة وان هذه الدولة تمتلك أصلاً اقتصاداً قوياً وكذلك قوة سياسية وعسكرية قادرة على التلاؤم مع حجم التطورات الجديدة.

٢. التغير القيمي

تعد القيم الاجتماعية الموجه الأساسي لسلوك الأفراد والعلاقات التي تربطهم ببعضهم، وهي التي تحكم العلاقات ضمن محيط الأسرة وفي المجتمع، فضلاً عن العلاقة بين المجتمع وبين النظام السياسي، فهي معتقدات تحكم مشاعر وتفكير وسلوك ومواقف الأفراد واختياراتهم وتنظيم علاقاتهم مع الآخرين ومع مؤسسات النظام السياسي في مكان وزمان معينين. وللقيم الاجتماعية تأثير واضح على المجتمع وافراده بشكل يعكس طبيعة هذه القيم واختلافها من مجتمع لآخر، سواء كانت إيجابية أو سلبية ولها آثار واضحة في البيئة الاجتماعية، لكن العبرة ليس بالتغيير بل في نوعية التغيير. فالمجتمع العراقي يمتلك ثقافته الاجتماعية الخاصة

به والتي تتبع عن تاريخه الطويل وعاداته وتقاليده نشأة فيه واستمرت لقرون من الزمن، لتترسخ بين أفرادها على شكل قيم ومبادئ. لذلك بعد احتلال للعراق عام ٢٠٠٣ قدمت العديد من الدول الأجنبية والمنظمات إلى العراق، مما أدى إلى اندماج ثقافات وقيم مختلفة مع الثقافة العراقية التقليدية، هذا الاندماج أدى إلى تغير المشهد الاجتماعي والثقافي وعدم استقرار المجتمع العراقي، فشهد العراق زيادة في عمليات التجارة غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة، وكذلك زيادة في العنف والتطرف الديني. فتأثرت القيم العراقية الأصيلة بتلك القيم الوافدة وأصبح هنالك صراعات وتوترات فكرية وثقافية، خصوصاً ان العراق عاش فترة من الزمن في حالة من التوقع والانغلاق الداخلي بسبب منع النظام السابقة لجميع انواع التواصل الثقافي مع العالم الخارجي من بث فضائي وصحافة وإعلام، بالإضافة إلى العقوبات والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق اثر احتلال الكويت عام ١٩٩٠، وهذا افضى إلى حالة من الصراع الثقافي بين ما هو قديمة وجديدة، والذي تكمن أبرز سماته في الجهل بفلسفة التنوع والتعدد القائم على الاختلاف الذاتي بين ما هو فكري أو عرقي أو ديني، وفرض ثقافة ضد أخرى بما لا يحترم الخصوصيات الثقافية للمكونات الأخرى، ومحاولة إقصائه وإلغائه، وبروز حالة عدم التقبل الثقافي التي تبديها الكثير من الثقافات بوجه الثقافة الغربي وتحويلها إلى مواجهة حقيقية من الممكن ان ينتج عنها مزيد من الصراع بينهما بسبب صرار الثقافة المستهدفة للدفاع عن وجودها وعن مشروعية اختلافها وتنوعها بعيد عن اشكال الهيمنة والتبعية (حسن درويش العالي، ٢٠٠٤، ص ٢٢).

ولا شك أن اختلال القيم في أي مجتمع بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة له تأثير فاعل وكبير في عملية التغير الاجتماعي، فهي توجه السلوك تقود عملية التغير، وتتأثر به في الوقت نفسه، فإما تنمو وتقوى أو تستكين وتضعف. وبذلك يكون التفاعل الاجتماعي من أجل مسارات التغير، مرتبط بمعرفة القيم التي يجري التفاعل على أساسها، لأن بإمكانها تيسير التغير الاجتماعي أو إعاقته تبعاً لمدى رسوخها وقوة تأثيرها سلباً أو ايجاباً (عيسى الشماس، ٢٠٢٢، ص ١٤٤). إذ ان الكثير من مجتمعاتنا اليوم تبدو قلقة ومضطربة بين ضعف القيم، ومن الطبيعي ان يصيبها انهيار طالما أن هناك تدميراً مخططاً، ويبدو أننا نتخلى عن تراثنا الموروث وندمره لأجيالنا القادمة، فعندما تصاب القيم الاجتماعية بالضعف في ممارسة قوتها بسبب قدمها أو ظهور اتجاهات اجتماعية جديدة مناهضة لها، يحدث التفكك والانهيار الاجتماعي ويظهر هذا الانهيار في الجوانب الأتية (وديع خليل شكور، ١٩٩٨، ص ١٤٥):

أ. عدم احترام العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليه اجتماعياً.

ب. سيطرة روح الأنانية بين أفراد الأسرة وأفراد المجتمع.

ج. عدم التقيد بالضوابط الاجتماعية التي تصبح بنظر الأطفال المنحرفين جامدة، ما يدفعهم إلى احترامها ولانحراف عنها، والتقليل من سيطرتها وقوتها.

د. اللامبالاة وعدم اهتمام الفرد بالآخرين.

ونتيجة لتداعيات الاحتلال الأمريكي وغياب سلطة القانون، وتداعيات عوامل داخلية مثل الفقر والبطالة، وعوامل خارجية مصحوبة باجندات خاصة لدول الجوار. تعرض النظام القيمي إلى اختلال واضطراب في مقاييسه ومعاييرته الحاكمة لأفكار وسلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع، مما أفقد الأفراد توازنهم النفسي والاجتماعي وقدرتهم على استيعاب الحاضر وتجاوزهم له نحو مستقبل أفضل. في مثل هذه الأوضاع انطلقت فعلاً كل مظاهر العنف من قتل وخطف وحصول على المال بوسائل غير مشروعة ولم يتوقف الامر عند هذا فحسب، إذ بدأ نظام قيمي جديد يتبلور في المجتمع العراقي توضحت دلالاته من خلال الاتجاهات والمشاهدات اليومية المؤلمة، وانعكس ذلك سلباً على النظام القيمي ومعايير السلوك والعلاقات الاجتماعية حيث اصبحت بالوهن والاختلال وتفتت التداعيات السلبية الآتية (فريد جاسم حمود القيسي، ٢٠١٢، ص ٢٢٨-٢٢٩):

(أ) - انتشار ظاهرة العنف السياسي، بنوعها المنظم الذي تقوم به مؤسسات سياسية تجاه اهداف ورموز محددة لغرض تحقيق اهداف سياسية واجتماعية ذات صلة بالفاعل، والعنف غير المنظم الذي يمارس من قبل فرد أو أفراد من اجل تحقيق اغراض خاصة قد تكون مادية أو ثأرية بعيدة عن الاهداف السياسية أو الفكرية.

(ب) - ظهور مكونات اجتماعية (عشائرية)، وسياسية (حزبية)، ومذهبية (طائفية)، تتسم بالقوة والتأثير في كل مفاصل الحياة الاجتماعية وبما يعكس مصالحها الخاصة.

(ج) - تفشي ظاهرة الفساد الإداري بفعل المناخ الملائم المتمثل بغياب السلطة وانهيار منظومة القيم والانفتاح العام بدون ضوابط وتعدد مصادر اتخاذ القرار.

(د) - تراجع كبير في قيم ومعايير واخلاقيات العمل في السوق ومؤسسات الدولة، وابتعدت كثيراً عن معايير الكفاءة والنزاهة والشفافية.

(هـ) - ظهور جرائم لا تمت بصلة إلى منظومة القيم العراقية مثل تجارة المخدرات وخطف النساء والإتجار بهن، وذبج الأفراد للأخلاقي والمنافي لتعاليم الدين الاسلامي، واختلاس أموال الدولة، وخطف الأفراد لأسباب مادية.

(و) - ظهور قيم هابطة انعكست بوضوح على سلوك الممارس اليومي للأفراد وافسدت الذوق العام وهدرت الحق والخير والجمال قائم على الأنانية وتحقيق المصالح الذاتية.

(ي) - فقدان الحساسية العامة للقيم عند الكثير من الأفراد واحلال القيم الفردية الأنانية كبديل مما أدى إلى انتشار الفوضى.

ولا يقتصر تداعيات اهتزاز منظومة القيم على ما تم ذكره بل اصابته مجالات مجتمعية حيوية منها معنويات الأفراد ومحاولة تحطيمها وسحب الشباب بعيداً الاهتمام بمشاكل مجتمعهم وذلك من خلال تشجيع تجارة المخدرات بل وزراعتها داخل العراق. فالإحصائيات تشير إلى أن المزارعين في العراق بعد عام ٢٠٠٣

وعلى طول نهر الفرات بدأوا بزراعة الخشخاش (الافيون) بدلاً من زراعة الارز (سمير عبد الغني، ٢٠٠٩، ص ١٣٣). وهو امر في غاية الخطورة وله نتائج وخيمة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والاخلاقية خاصة وأن موقع العراق الاستراتيجي يجعل منه بلداً مصدراً لهذه المواد الخطرة. كما ان الادمان على المخدرات يؤدي إلى ضعف صحة المتعاطين وخمولهم وعزوفهم عن العمل وفقدانهم الشعور بالمسؤولية على صعيد الأسرة والمنظمة والمجتمع، فضلاً عن انفاق الكثير من الأموال من اجل الحصول عليها مما يدفع متعاطيها نحو الانحراف وارتكاب الجرائم. لذلك ومع دخول الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح لدينا بواعث غير تقليدية للعنف، فالانهيار السريع والمفاجئ للنظام السياسي في العراق أحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أوجد حركاً اجتماعياً وسياسياً ومهنياً وجغرافياً واسعاً متأثراً بتوجهات واتجاهات وتعرضات قادا إلى بروز قيم جديدة خلخلت النظام القيمي القديم، كان للمؤثرات الخارجية من تدخل مباشر وغير مباشر بشؤون العراق الداخلية وأثر وسائل الإعلام المتنوعة قد ساهم بشكل كبير في هذه التغيرات التي لم تحصل بفعل سياق تطور تاريخي موضوعي، وهو ما يشكل مصدر خطورة تمثل بخلق ظروف استثنائية غير مستقرة تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنمية. هذا ما يعبر عنه باضطراب منظومة القيم وانحسار مفاهيمها وافكارها واعرافها وتقاليدها الإيجابية وانتشار مفاهيم الظلم والاضطهاد وتصفية الحسابات الخاصة والحصول على المكاسب الفردية (فريد جاسم حمود القيسي، ٢٠١٢، ص ٢٣٠). في حين كانت الأسرة العراقية ضحية الاحتلال الأمريكي وانهيار السلطة السياسية في البلد، مما أثقل كاهل الأسرة بمتطلبات ومهام كانت أغلبها تؤديها مؤسسات الدولة وقنواتها المختلفة، كوظيفة الأمن والحماية وتوفير الخدمات المختلفة، بما يحقق اهدافها، لكن نجد أن كثير من الأسر العراقية قد تدمرت لهول الصدمة على نفوسها وعلى حياتها، والذي سبب تراجعاً كبيراً في أدوارها ووظائفها المناطة بها، وهذا أدى إلى انحراف كثير من عناصرها، في ظل غياب السلطة وتفشي حالة الفوضى والاضطرابات الداخلية. فحدث تراخي في وسائل الضبط الاجتماعي وعدم قدرتها في ممارسة مهامها وواجباتها، من حفظ الأمن والنظام، وحماية الناس والسهر على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم، ففشل وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية، إنما يرجع بشكل مباشر إلى فشل النظام الاجتماعي في المجتمع وعدم قدرته على احتواء كل هذه المتغيرات والانحرافات التي رافقت الاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي (خليل محمد حسن الخالدي، وعماذ اسماعيل جميل الرواس، ٢٠٠٧، ص ١٣)، مما نجم عنه كثير من المشكلات والانحرافات التي اخلت بالنظام الاجتماعي بصورة عامة. لذلك فعلماء الاجتماع يؤكدون أن الجريمة تنشأ عن التنظيم الاجتماعي، وما يحدث في هذا التنظيم، وما يطرأ عليه من تغير أو تحول وتطور، وبذلك فهي اخذت تنفك عنه بأي حال من الأحوال (مصطفى عبد الكريم كارة، ١٩٨٥، ص ٣٠). هذه المقولة تنطبق إلى حد كبير على وضع المجتمع العراقي وطبيعة التنظيم الاجتماعي فيه، في ظل الظروف الراهنة من قهر وتسلط

وهيمنة الاجنبية، وتلاشي السيادة الوطنية، مما جعل التنظيم الاجتماعي يفقد دوره ومكانته وهيبته في المجتمع عموماً، فأصبح الفرد العراقي لا يلقى بالاً ولا أهمية من وجود أو عدم وجود هذه الآليات الضبطية وبات أمر خرقها وتجاوزها وعدم الانصياع إلى قواعدها وقيمتها وأنماطها السلوكية من الأمور المألوفة والطبيعية في المجتمع (خليل محمد حسن الخالدي وعماد اسماعيل جميل الرواس، ٢٠٠٧، ص ١٣). إذ شهد المجتمع خلاً في كل الجوانب والبياديين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فثم خلل كبير في الأداء التنظيمي لأغلب هذه المؤسسات والنظم المجتمعية، سواء في الأدوار والواجبات أو الأهداف والغايات، نظراً للتحوّل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يمر به البلد، مما نجم عنه انعدام التنظيم الاجتماعي وتفككه، جراء هذا التحوّل خلف ورائه تركة ثقيلة وكبيرة من المشكلات الاجتماعية والانحرافيه، ناهيك عن مشكلات البنية التحتية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع والبضائع الأخرى التي أثرت وبشكل كبير على الواقع القيمي للمجتمع.

كما تعرض النسق الثقافي الحضري إلى هزات اجتماعية كبيرة بسبب انتشار ظاهرة تريف المجتمع، إذ نزحت اعداد كبيرة من الريف إلى الحياة السياسية، وتسمنوا مناصب حساسة في أجهزة الدولة حتى اصبحوا يمثلون مراكز قوى مؤثرة في كثير من تفاصيل حياة المدينة، مما جعل المدينة تعيش حالة من التفكك في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (ذكرى عبد المنعم ابراهيم، ٢٠١٠، ص ٢٩٢-٢٩٣). لذلك فقد السلوك الاجتماعي محدّداته، فأصاب المجتمع تحلاً اجتماعياً بسبب اغتراب الفرد لمكونات النظام الاجتماعي من قيم ومعايير وقواعد وتجاهل آليات فرضها، وامتناله لبيدلياتها من ثقافات دخيلة التي اقحمت المجتمع عنوة مع الاحتلال، مع زيادة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي تساهم في تغيير العادات والتقاليد الاجتماعية، وقد يتسبب في انحسار بعض القيم التقليدية وظهور قيم جديدة. كما بالإمكان عبر وسائل التواصل الحديثة نشر أفكار وثقافة مغايرة لقيم المجتمع وربما متعارضة بشكل كلي معه، خاصة بالنسبة لفئة الأطفال والعنصر الشبابي الفاقدين للحصانة الكافية ضد تأثيرات تلك الثقافة الوافدة، بالإضافة إلى اسهام تلك المواقع في بث الأفكار الطائفية والعنصرية والقبلية التي قد تزيد التوترات في العراق وتهدد تماسكها وأمنها الاجتماعي الحديث بوصفها واحدة من المتغيرات الدولية يمكن عبر ما تنتشر من أخبار كاذبة وإشاعات تقود بل وقادت في أحيان كثيرة إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل المجتمع العراقي عبر الابتزاز والاحتياال والسرقة الالكترونية، مما اوجب أمننة تلك المواقع لاسيما بعد اختراق التنظيمات الإرهابية في المجتمع العراقي، وارتباط متطرفي الداخل بالخارج. فلا بد من وضع ضوابط لانسياب البرامج والمواد الإعلانية والثقافية التي يكون لها أثر سلبي في مجتمعاتنا، وكذلك لابد من السعي لإيجاد إنتاج ثقافي وإعلامي عربي مشترك ذي نوعية جيدة، كي ينجح هذا السعي لابد من أن نبدأ بتقوية المقومات الأساسية للإنتاج الإعلامي والثقافي، كتدعيم المناهج والبرامج في مراكز التدريب والتدريس (محمد حسن البرغثي، ٢٠٠٧، ص ١٠٤-١٠٥).

المبحث الثالث: التحول الاقتصادي

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات عدة وعلى المستويات جميعاً، فموروث النظام السابق من الديون الخارجية إزاء الحروب والأزمات، وترسبات الحصار الاقتصادي على العراق، وتفاقم تلك التحديات بسبب السياسات الخاطئة للأنظمة المتعاقبة بعد الاحتلال الأمريكي والتي كانت من نتائجها إستشراء وانتشار الفساد الإداري والمالي الذي نخر معظم مؤسسات الدولة العراقية، والتي عانت ولازالت من خلل بنيوي نتيجة التحولات في الاقتصاد العراقي، من اقتصاد يركز على أسس اشتراكية إلى اقتصاد رأسمالي يتماشى مع الطروحات الغربية من جهة، والبطالة والهجرة الداخلية والخارجية وأزمات الهوية الوطنية من جهة أخرى، فضلاً عن ضعف دور المرأة نتيجة البيئة المجتمعية العراقية وهشاشة الطبقة الوسطى كان تحدياً اجتماعياً، وعلى صعيد آخر كان لتراجع دور المثقف والسياسات التعليمية المبنية على مناهج تعليمية لا تخدم مرحلة التحولات بعد الاحتلال، وغياب الثقافة الوطنية الشاملة، وضعف مراكز البحوث والدراسات في شتى المجالات (محمد محي الجنابي، ٢٠١٩، ص ٧٩).

لذلك تأثر المجتمع العراقي بشكل كبير بالانفتاح الاقتصادي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، وتزايد فرص العمل وتحسنت الظروف الاقتصادية للكثير من الأفراد مما أدى إلى زيادة مستوى الدخل وتحسين معيشتهم. كما شهدت السوق العراقية وصول المزيد من المنتجات العالمية مما أتاح للمستهلكين العراقيين الاختيار من بين مجموعة واسعة من المنتجات، ومع ذلك تباينت تأثير الانفتاح الاقتصادي على المجتمع العراقي في حين استفاد بعض الأفراد والشركات من فرص الأعمال الجديدة والاستثمارات الأجنبية، وهناك فئات أخرى لم تستفد بنفس القدرة. فأسهم الانتقال السريع نحو اقتصاد الحر إلى إحداث اختلالات عدة بالنسبة للاقتصاد العراقي من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، إذ من الصعوبة الانتقال الفوري من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد الحر دون المرور بمراحل زمنية متعددة ومخططة سلفاً، تأخذ بنظر الاعتبار سن قوانين وتشريعات وسياسات اقتصادية مدروسة تساعد على تحقيق هذا الانتقال، كمحاولة لانتشال العراق من مشكلة المديونية الخارجية والتي تركزت أغلبها في التعويضات للدول والمؤسسات الخارجية (عصام الجلي، ٢٠١٩، ص ٧٩). إلا أن ما حصل هو شروع فوري في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق (الحر)، بقيادة خارجية وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أربك الاقتصاد العراقي، وأعطى انعكاسات سلبية بشكل مباشر على الواقع العراقي، بسبب ما حمله من مخاطر عدة متمثلة بعدم القدرة على انتاج واقع اقتصادي حقيقي قادر ومتمكن من الإيفاء بمتطلبات المرحلة، بسبب فقدان القوانين والنظم اللازمة لعملية الانتقال، كقوانين تحرير الاسواق، والتجارة الحرة، والاستثمار والخصخصة، وتحويل المصانع الحكومية إلى خاصة، ناهيك عن افتقار العراق للمؤسسات التي تنفذ تلك

القوانين الجديدة، الأمر الذي أحدث فجوة بين التشريعات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية العاملة والتي عانى معظمها من التوقف عن العمل (حامد عبيد حداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٠).

كما أن سياسة ربط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي من خلال فتح الأبواب امام الاستثمار الأجنبي من رؤوس أموال وتقنيات إدارية وتكنولوجيا حديثة، تم وضعها ضمن برنامج التنمية للحكومة، مع إعداد الموازنات والبرامج الاستثمارية، وتوفير مناخ استثماري جاذب لاستضافة الاستثمار الأجنبي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، إلا ان هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من بيئة استثمارية معينة جاذبة ومحفزة، وأبرز مقومات هذه البيئة ما يأتي (ستار جبار علاوي، ٢٠٢٠، ص ٢٣٨ - ٢٣٩):

١. الاستقرار السياسي والأمني، فالبيئة الأمنية المستقرة توفر بيئة استثمارية جاذبة، فكان غياب الأمن في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سبباً رئيسياً في احجام المستثمرين عن الاستثمار في البلاد وتسبب ايضاً في هروب رؤوس الأموال إلى خارج العراق.

٢. التشريعات القانونية التي تتضمن كافة الجوانب القانونية الي تسهل عملية الاستثمار وضمان حقوق المستثمر الذي خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار، وإعادة رأس المال المستثمر أو تحويل الارباح المتحققة أو جزء منها أو بيع جزء من الموجودات التي اكتسبها بعد الاستثمار في البلد المضيف، وتعد التشريعات الضامنة عاملاً مهماً في جذب الاستثمار.

٣. التشريعات الاقتصادية التي تتضمن كل ما تقدمه الحكومة من إعفاءات أو سماعات ضريبية كعامل تشجيع للمستثمرين ورجال الاعمال للاستثمار في البلد، وفي كثير من الاحيان تلجأ الحكومة إلى منح إعفاء ضريبي في قطاع اقتصاد معين أو تخفيض نسبة الضريبة على الرباح المتحققة، ورسوم الاستيراد على المعدات والمكائن وما يحتاجه المشروع للاستثمار.

٤. الاسواق المالية الفاعلة التي توفر المعلومات عن سوق البلاد بما يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وتحقيق سعر عادل للأسهم المتداولة في السوق المالية، أو ما يسمى بالقيمة العادلة، وتساعد الاسواق المالية في تعبئة المدخرات الوطنية وتخصيصها واستثمارها في المجالات الاستثمارية التي يرى المستثمر انها تحقق افضل عائد بأقل مستوى من المخاطر.

٥. وجود شبكة اتصالات تقوم بتأمين الاتصالات مع مختلف الاسواق الاقليمية والاجنبية لتبادل المعلومات والبيانات التي تسهل عملية اتخاذ اجراءات أو قرارات معينة أو استخدامها للدراسات التحليلية، وتعد جزءاً من البيئة الاستثمارية الجاذبة.

إن ما يواجه الاقتصاد العراقي من مشكلات انما هي ناتجة عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض اركان الاقتصاد العراقي، مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحر

وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي. فالصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن لا تنطبق لا من قريب ولا من بعيد مع صور اقتصاد السوق الحر. فالقطاع الخاص وبعد مرور سنوات عدة على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق حر، وبرغم إقرار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، والقطاعات الحقيقية لم تنشط إلا بالقدر اليسير أمام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية، والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي ما زالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك، وما زال البرنامج الاقتصادي غير واضح وما من تشريعات تفعل لحماية المستهلك، وما من قوانين لحماية العمال، والمحصلة ان منظومة الحكم الحالية ازاء فوضى اقتصادية وليس ازاء اقتصاد حر (نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح، ٢٠١٢، ص ٨٦-٨٧). بالإضافة إلى ان الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لم تطالب بحقوق العراق الدولية خاصة قضية المياه الأمر الذي أدى إلى تراجع القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً، وزاد الإعتماد على الاستيراد لمختلف المنتجات الزراعية، أما القطاع الصناعي فهناك ما يقارب (١٥٢) شركة صناعية تكاد تكون متوقفة عن العمل، بسبب فتح باب الاستيراد على نحو غير منظم، مما جعل السلع الأجنبية منافسة للسلع المحلية من حيث السعر، لا من حيث النوعية، رغم انه ثبت ان المنتج العراقي متفوق في جودته على السلع المستوردة (بشرى محمد سامي الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، ٢٠١٣، ٨٦).

لذلك تعرض الاستقرار المجتمعي إلى مجموعة من التحديات ذات الطابع الاقتصادي، فعلى الرغم من تمكن العراق من تفعيل صادراته النفطية بكميات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، إلا ان هذه الصادرات والموارد المالية المتحققة منها لم توظف بالشكل الصحيح مما أدى إلى تولد الكثير من الأزمات الاقتصادية، لذا فإن أي استقرار مجتمعي لا يتم دون ان يكون هناك استراتيجية اقتصادية وفق قاعدة اقتصادية تضمن المستوى الاجتماعي المطلوب للإفراد داخل المجتمع وتعزز من النمو الاقتصادي وتعدد مصادره لخلق فرص اكبر نحو المزيد من الاستقرار. وما شهدته العراق من تحديات اقتصادية أثرت على استقرار المجتمع العراقي وانعكست على وضعه السياسي وواقعه الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم إفراد المجتمع بعد ان تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص. لذلك فإن التجربة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قد فشلت في التحول إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمبادئ السياسات الليبرالية الجديدة. وللدلالة على مظاهر الفشل تكفي مؤشرات انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفاشي الفساد، وتردي الخدمات العامة، وتدهور مستويات المعيشة، واتساع فجوة التباين في الدخل والثروات، وزيادة الدين العام والقروض الأجنبية، والعجز عن إقامة وتحديث البنية الأساسية المادية (الاقتصادية) المتقدمة، وعدم تأهيل

مشاريع القطاع العام الحيوي، وتجاهل ضرورات الاستثمار الحكومي لتقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في التمويل والانفاق العام المهيمن على الطلب الفعال (الاستهلاك العالي، والاستيرادات المتزايدة من المنتجات الاستهلاكية، واستخدام الأيدي العاملة الأجنبية غير الماهرة، والاستثمارات المحدودة جداً (صبري زايد السعدي).

المبحث الرابع: الاستنتاجات

١. اصاب النظام القيمي بعد عام ٢٠٠٣ حالة من الاختلال والاضطراب في مقاييسه ومعاييره الحاكمة لأفكار وسلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع افقد الأفراد توازنهم النفسي والاجتماعي وقدراتهم على استيعاب الحاضر وتجاوزهم له نحو مستقبل افضل.
٢. ساهمت التحولات الاجتماعية والسياسية بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز الثقافات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، مما دفع لتنامي ظاهرة الولاءات الفرعية والتي تعكس حالة من التشرذم والتفكك داخل النسيج الاجتماعي العراقي.
٣. ساهمت التطورات في مجال التكنولوجيا بعد دخولها للعراق في تغيير البيئة المجتمعية لاسيما في مجال التواصل، ناهيك عن الجانب المعرفي ونقل الافكار، بالإضافة إلى الجوانب السلبية التي اضررت بالواقع المجتمعي العراقي خصوصاً ان العراق لا يمتلك القدرة على انتاج المحتوى بل هو بلد مستهلك للأفكار الغربية فكان لذلك انعكاسات خطيرة على القيم المجتمعية.
٤. الفشل في التحول إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمبادئ السياسات الليبرالية الجديدة، وللدلالة على مظاهر الفشل تكفي مؤشرات انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفاشي الفساد، وتردي الخدمات العامة، وتدهور مستويات المعيشة، واتساع فجوة التباين في الدخل والثروات، وزيادة الدين العام والقروض الأجنبية، والعجز عن إقامة وتحديث البنية الأساسية المادية (الاقتصادية) المتقدمة.
٥. ساهمت التحولات الاجتماعية والسياسية في انتشار المظاهر السلبية في المجتمع خاصة الجريمة المنظمة.

المصادر:

١. ابراهيم مذكور ونخبة من الاستاذة المصريين العرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٨٤.
٢. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط ١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.
٣. اعتماد علام وعبد الباسط عبد المعطي، العولمة وقضايا المرأة والعمل، اعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات العليا والبحوث والخدمات المتكاملة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٨.
٤. بشرى محمد سامي الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، والفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٦.
٥. حسين اسماعيل علي، الابعاد الاجتماعية للمعلوماتية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، مجلد العدد ٣ لسنة ٢٠١٢.
٦. حارث صاحب محسن، أثر الانترنت في التغير الاجتماعي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد (٥٩)، الجزء (٢)، ٢٠٢١، ص ٥٥١-٥٥٢.
٧. حارث صاحب محسن، أثر الانترنت في التغير الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٥٥٤.
٨. حسين درويش العالي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والنشر، العدد (٧٤)، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٢.
٩. حامد عبيد حداد، التداخليات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.
١٠. خليل محمد حسن الخالدي وعماد اسماعيل جميل الرواس، مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبان الاحتلال الأمريكي، مجلة آداب الرافدين، عدد خاص، العدد (٤/٤٧)، مؤتمر كلية الآداب العلمي، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٣.
١١. خليل محمد حسن الخالدي وعماد اسماعيل جميل الرواس، مصدر سابق، ص ١٣.
١٢. ذكرى عبد المنعم ابراهيم، تريف مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٩٢-٢٩٣.
١٣. سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات (الادمان، والمكافحة، واستراتيجية المواجهة)، ط ١، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٣٣.
١٤. ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ٢٣٨-٢٣٩.
١٥. صبري زايد السعدي، العراق: السياسات النفطية في غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٢)، العدد (٤٨٨)، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اطلع عليه بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط <https://academia-arabia.com/files/2/143263> :
١٦. طارق عبد الحافظ الزبيدي، أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والسبعون (يوليو ٢٠٢٢)، ص ١٤٧.
١٧. عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة دراسات، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٠٢.

١٨. عبد الحي وهناء صوفي، الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية، (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد الخريف، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٧
- ١٩ عيسى الشماس، القيم والمجتمع، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢٢، ص ١٤٤.
٢٠. عصام الجبلي، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسية النفطية، ندوة مستقبل العراق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢١. عمار شرعان (محرراً)، التقرير الاستراتيجي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الأول ٢٠١٧، ص ١٥٢.
٢٢. عبد الهادي الجواهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩٨.
٢٣. فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢٨-٢٢٩.
٢٤. فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق، مصدر سابق، ص ٢٣٠.
٢٥. منى عبد الستار محمد حسن، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية، مصدر سابق، ص ٤٩٧.
٢٦. مي العبد الله، الاتصالات والديمقراطية، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١٦.
٢٧. محمد حسن البرغثي، الثقافة العربية والعولمة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣٩.
٢٨. منى عبد الستار محمد حسن، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد (٢)، مج (٢٢)، ٢٠١٤، ص ٤٩٢.
٢٩. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠.
٣٠. محمد حسين البرغثي، الثقافة العربية والعولمة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠٤-١٠٥.
٣١. محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد لنزاع، ط١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٧٩.
٣٢. نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨٦-٨٧.
٣٣. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، الباب الأول المبادئ: الأساسية، المادة (١)، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، ط٧، دار الولاء للطباعة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٩.
٣٤. وائل فاضل علي، العولمة والتنشئة الاجتماعية، ٢٠١٤ موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط:
<https://socio.yoo7.com/t3518-topic>
٣٥. وديع خليل شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٤٥.

